

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن

30 مايو/ آيار 2023

(ترجمة غير رسمية)

- السيدة الرئيسة (السفيره باسكال باريسويل - سويسرا)
- 1- ذكرت الشهر الماضي عندما قدمت إحاطتي في نيويورك إن النشاط الدبلوماسي المتجدد في المنطقة يُمكن أن يُشكل فرصة، إذا تم اغتنامه. ويُمكن أن يكون تحولاً في البحث عن حل سياسي في سوريا - إذا كانت هناك مشاركة سورية بناءة، وإذا ما تمكنت المجموعات والأطراف الرئيسية الإقليمية والدولية من العمل معاً بطريقة بناءة ومنسقة.
 - 2- لقد شهد الشهر الماضي تسارعاً في الجهود الدبلوماسية:
 - اجتماع في موسكو بين وزراء خارجية إيران وروسيا وسوريا وتركيا،
 - اجتماع في عمان بين وزراء خارجية مصر والأردن والعراق والسعودية وسوريا،
 - قرارات اعتمدها جامعة الدول العربية في القاهرة وجدة.
 - تشكيل لجنة اتصال وزارية عربية لمتابعة تنفيذ مقررات بيان عمان ومواصلة الحوار مع الحكومة السورية.
 - القمة العربية في جدة، بمشاركة الرئيس السوري.
 - 3- لقد أخذت علماً بأن الاجتماعات في عمان وجدة وموسكو، ومن خلال الحوار مع الحكومة السورية، نظرت في قضايا واردة في قرار مجلس الأمن 2254، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والوصول، والعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين، واستعادة سيادة سوريا وسلامة أراضيها، ومكافحة الجماعات الإرهابية المصنفة والمدرجة على القوائم، وإعادة الإعمار بعد الصراع. وقد تم التأكيد خلال هذه الاجتماعات على أهمية الحل السياسي وكانت هناك دعوات لانعقاد اللجنة الدستورية من جديد والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية. ويُمكن أن يُشكل الاهتمام المشترك بهذه القضايا والنقاط فرصة للمضي قدماً.

- 4- كانت هذه رسالتي الرئيسية التي حملتها في اتصالاتي خلال الفترة المشمولة في الإحاطة. فبعد التشاور مع مجموعة واسعة من الأطراف الرئيسية عندما كنت في نيويورك الشهر الماضي، قمت بزيارة إيران حيث التقيت بوزير الخارجية الإيراني ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى، وزرت تركيا حيث أجريت لقاءات مع كبار المسؤولين الأتراك، والتقيت بوزيري الخارجية الأردني والمصري في جنيف، وتحدثت هاتفياً مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وكنت على اتصال مع أطراف أخرى. كما تحدثت هاتفياً مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد والتقيت مع رئيس هيئة التفاوض السورية بدر جاموس في اسطنبول.
- 5- لقد اوضحت خلال هذه الاتصالات - السيدة الرئيسة - أنني أقدر بشدة المخاطر التي يُشكلها الوضع الراهن، ليس فقط بالنسبة للشعب السوري، ولكن أيضاً بالنسبة للدول الإقليمية وغيرها من الأطراف، الذين يرغبون في الحد من عدم الاستقرار الناشئ عبر الحدود السورية، بما في ذلك بسبب الاتجار في المخدرات والاستمرار في استضافة ملايين اللاجئين السوريين. لقد سعيت دوماً إلى إيجاد اجراءات لبناء الثقة متقابلة وملموسة وقابلة للتحقق منها لتحقيق تقدم على مسار قرار مجلس الأمن 2254. ولا يسعني سوى أن أرحب بالمشاورات الإقليمية المكثفة والعمل في نفس الاتجاه. وهدفني هو تعزيز التنسيق وأن تكون الجهود مكتملة لبعضها البعض ومتناسكة، وأرحب بأن الأطراف الإقليمية قد اكدت على أنها تعمل على الهدف ذاته. ففي نهاية المطاف، حتى الحد الأدنى من الاستقرار يتطلب ثقة من الأطراف المختلفة وتضافر الموارد والقيام بتحركات جدية.
- 6- فمن الحيوي أن تقترن التحركات الدبلوماسية الأخيرة بأفعال محددة. لأنه كما نعرف فإن الشعب السوري لا يزال يعاني بشكل كبير. وبينما يتابع السوريون التطورات الدبلوماسية الأخيرة، فإنهم لم يشهدوا أي تحسن في ظروف حياتهم اليومية، سواء كانوا يعيشون داخل سوريا أو خارجها. وكذلك لم ير الشعب السوري إشارات متجددة بأن المسار السياسي السوري-السوري يمكن استئنافه ويمكن أن يحقق تقدم. فقط عندما يحدث تغير في هذين الأمرين - بناء الثقة على الأرض ومسار سياسي حقيقي - يمكن القول بأن الفرصة الحالية قد تم استثمارها.

7- كان هناك تركيز كبير ولأسباب مفهومة على مسألة اللاجئين والنازحين السوريين، ونحن نواصل التمسك بمبدأ العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين. اسمحوا لي أن أحمل لكم أصوات اللاجئين السوريين أنفسهم، كما عبرت عنها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في استطلاعاتها السنوية لآراء اللاجئين السوريين في الأردن، ولبنان والعراق ومصر. وقد تم نشر الاستطلاع الأخير الأسبوع الماضي. تخبرنا نتائج الاستطلاع أن معظم اللاجئين السوريين ما زالوا يأملون في العودة يوماً ما، ويأمل عدد كبير منهم في العودة في غضون خمس سنوات. لكن هذا العام، كما في السنوات السابقة، أشار جزء صغير منهم إلى نيتهم في العودة في الأشهر الـ 12 المقبلة. لماذا؟ كان العاملان الرئيسيان اللذان ذكرهما اللاجئون، هما الافتقار إلى سبل العيش وفرص العمل من جهة، وانعدام الأمن والأمان من جهة أخرى. وأشار المشاركون في الاستطلاع إلى مخاوف كبيرة من نقص الخدمات الأساسية والمسكن من ناحية، ومخاوف بشأن الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري والتعبئة، والخوف من الاعتقال والاحتجاز والمضايقات والانتقام من جهة أخرى.

8- لماذا يحتل هذا الأمر أهمية قصوى لعملية بناء الثقة وللعملية السياسية؟ لأنه يخبرنا أنه إذا شرعت الحكومة السورية في معالجة مخاوف الحماية للاجئين بطريقة أكثر منهجية، والعمل عن كثب مع الأمم المتحدة، وإذا كان المانحون سيساعدون الأمم المتحدة في بذل المزيد من الجهود لمعالجة مخاوف جميع السوريين حول سبل العيش، فيمكن لهذا الأمر أن يؤدي إلى ما نقول جميعاً أننا نريد القيام به - ألا وهو بناء الثقة، والبدء في تغيير الحقائق على الأرض لجميع السوريين - وليس فقط اللاجئين والنازحين - ويؤدي أيضاً إلى الدفع نحو بيئة أكثر أماناً وهدوءاً وحيادية في سوريا ويمكن أن يخفف من حدة المعاناة داخل البلد. في كل هذه الأمور، فإن تواجد الأمم المتحدة وقدرتها على الوصول لكافة المناطق يعد أمراً أساسياً بالطبع. كما نواصل التشديد على أهمية الاستجابة بسخاء لمطالب التمويل المتصلة باللاجئين السوريين، ونواصل التأكيد على أهمية الامتناع عن الخطاب التحريضي ضد اللاجئين السوريين.

السيدة الرئيسة،

9- دعوني أشدد على أهمية معالجة القضايا المتعلقة بمصير المعتقلين والمختفين والمفقودين، فهي قضية حيوية للمضي قدماً في سوريا. فمن الصعب تصور أن يكون هناك بناء ثقة بشكل حقيقي دون تحقيق تقدم حول هذه القضية التي تؤثر على كافة السوريين تقريباً وتعد حيوية للعائلات وللمجتمعات ولترميم النسيج الاجتماعي في سوريا. نواصل حث كافة الأطراف في سوريا على اتخاذ خطوات ملموسة وفعالة حول هذا الملف - وهو ما من شأنه تغيير الديناميكيات السائدة إذا تم على نطاق واسع وبشكل صحيح. كما نواصل حث الدول الأعضاء على دعم جهود الأمم المتحدة نحو إنشاء الجمعية العامة لمؤسسة مخصصة للبحث عن الأشخاص المفقودين، بناءً على توصية الأمين العام.

السيدة الرئيسة،

10- دعونا نتذكر أيضاً أنه بالنسبة للشعب السوري يستمر الاقتصاد في التدهور. فقد وصلت الليرة السورية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق الشهر الماضي، وارتفعت معدلات التضخم. وقد أدى تأثير الزلازل الأخيرة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد - ووردت تقارير عن زيادة معدلات الفقر بما في ذلك تقرير لمنظمة العمل الدولية بأن حوالي 170 ألف عامل قد فقدوا وظائفهم. فالتأثير المتراكم لعقد من الحرب والصراع، والفساد، والأزمة المالية في لبنان، وجائحة كوفيد 19، والعقوبات والاتجار غير المشروع في المخدرات، والحرب في أوكرانيا، يعني أن المعاناة الاقتصادية للسوريين لم تكن بهذه الحدة في أي وقت مضى. يجب أن يكون تغيير هذا الوضع أحد الأولويات الأساسية لأي عملية بناء ثقة.

السيدة الرئيسة،

11- دعوني أشدد أيضاً على الأهمية المتزايدة لاستئناف مسار سياسي سوري-سوري ذا مصداقية، بدءاً بإعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية. فلا بد من إيجاد وسيلة لاستئناف عمل اللجنة وتطويره في اتجاه إيجابي. إنني أقدر الأفكار التي طرحها الكثيرون حول سبل الخروج من المأزق، ومن أولوياتي القصوى السعي لحل التحديات التي تحول دون انعقاد اللجنة. من هذا المنطلق، فأني على اتصال وثيق بالسلطات المعنية في محاولة جديدة لتجاوز العقبات وعقد اجتماعات اللجنة الدستورية من جديد في جنيف.

12- لا يزال عدد كبير من السوريين عرضة للعنف. لقد شهد هذا الشهر وحده عمليات تبادل لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بشكل مستمر عبر خطوط التماس، وضربات جوية من إسرائيل، وهجمات تركية بطائرات مسيرة عن بعد، وضربات جوية منسوبة إلى الأردن ضد مهربي المخدرات، بالإضافة إلى أول غارة جوية يشتبه في أنها منسوبة للحكومة السورية في إدلب منذ أكثر من خمسة أشهر، وهجمات من المجموعات الإرهابية المدرجة على القوائم. السيدة الرئيسة، نعم، هناك حالة من الجمود العسكري بشكل عام، لكن لا يزال العنف يتسبب في مقتل مدنيين من جميع الأطراف، ولا تزال هناك إمكانية للتصعيد المتجدد للأعمال العدائية. ويظل انخراط كافة الأطراف لتحقيق هدوء مستدام أمراً بالغ الأهمية، وكذلك العمل على تحقيق وقف إطلاق نار على المستوى الوطني.

13- دعونا نتذكر أيضاً أن مستوى المعاناة الإنسانية وصل إلى أعلى مستوياته كما سيطلعم زميلي من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. دعت نائبة المبعوث الخاص السيدة نجاه رشدي مجموعة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية إلى الاجتماع مرة أخرى خلال الفترة المشمولة في الإحاطة، وناشدت بإيصال المساعدات الإنسانية عبر جميع الوسائل، سواء عبر الخطوط أو عبر الحدود، بالإضافة إلى توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة بما في ذلك التعافي المبكر وتوفير سبل العيش. هنا واسمحوا لي أيضاً أن أجدد ترحيبي بقرار الحكومة السورية بتمديد الموافقة لمعبري باب السلام والراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية لضمان استمرار وصول مساعدات الأمم المتحدة. ودعوني أذكركم بدعوة الأمين العام لتجديد قرار مجلس الأمن الذي يسمح بإيصال المساعدات عبر الحدود لمدة 12 شهراً إضافية.

14- بالتوازي، نواصل التشاور مع طيف واسع من الشعب السوري، من خلال غرفة دعم المجتمع المدني التي عقدت اجتماعاتها في جنيف هذا الشهر في شكل مجموعات عمل مواضيعية. كان جوهر رسائل المشاركين هو الحاجة إلى بيئة آمنة، وعملية سياسية شاملة ومستدامة وفقاً للقرار 2254 الذي من شأنه أن يهيئ الظروف لعودة السوريين إلى ديارهم. هذا الحوار الوطني السوري-السوري عنصر أساسي لإعادة بناء التماسك الاجتماعي وتحديد النقاط التي

تشكل مدخلاً لتوحيد السوريين. وبالمثل، اجتمع المجلس الاستشاري النسائي افتراضياً هذا الشهر واجتمع مع شبكات أوسع من النساء السوريات، وتستمر عضواته في اطلاعنا على شواغل وتطلعات كافة السوريين.

السيدة الرئيسة،

15- قلت في إحاطتي الشهر الماضي إننا ندخل فترة من التمحيص وإعادة اختبار الأفكار، في سياق جديد، مع مشاركة إقليمية معززة، ومع العديد من الأفكار التي ظلت مطروحة منذ فترة طويلة، وبعض الأفكار الجديدة أيضاً. أعتقد أن هناك الآن نقاطاً ملموسة يركز عليها العديد من اللاعبين ويمكن مناقشتها وتعزيزها. وإذا ما تسنى تناول القضايا الجوهرية، ولو بشكل متدرج، فإن هذه الديناميكية الجديدة يمكن أن تخلق الزخم الذي نحتاج إليه بشدة. لذا، فإنني أتطلع إلى استمرار التواصل مع الأطراف السورية، والعربية، ومسار أستانا، والأطراف الغربية، وأعضاء مجلس الأمن، بهدف دفع التنسيق والتكامل في الجهود المبذولة حول سوريا والعمل على تحقيق تقدم إيجابي - خطوة مقابل خطوة، وخطوة بخطوة، بشكل متقابل وقابل للتحقق، اتساقاً مع ولايتي بموجب قرار مجلس الأمن 2254. بالإضافة إلى ما تقدم، فقد أن الأوان لرؤية السوريين ينخرطون في الحوار ويعودون لمناقشة مستقبلهم معاً في إطار اللجنة الدستورية. من جانبي، سأستمر في العمل لتسهيل حل سياسي بقيادة ملكية سورية يعيد سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ويُلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

